

Distr.
GENERAL

S/1998/912*
12 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المُعد عملاً بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد طلب مجلس الأمن مني في قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) أن أبقى المجلس على علم بشكل منتظم بالحالة في كوسوفو وأن أقدم تقييماً لما إذا كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد امتثلت بشكل بناء للشروط التي قدمها فريق الاتصال. وطلب المجلس مني في قراره ١١٩٩ (١٩٩٨) أيضاً أن أقدم تقارير منتظمة إليه حسب الاقتضاء عن تقييمي لمدى امتثال سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجميع العناصر في الطائفة الألبانية في كوسوفو لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك عن طريق التقارير التي أقدمها بصورة منتظمة عن الامتثال للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وهذا التقرير يشمل الفترة المنقضية منذ تقديم تقريرتي السابق المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي أعد عملاً بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) (S/1998/834).

ثانياً - لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٢ - حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قدم ما مجموعه ٥١ دولة، وردت أسماؤها في تقاريرتي السابقة (S/1998/608، و S/1998/712، و S/1998/834)، وكذلك الاتحاد الروسي وأيرلندا، تقاريرها إلى اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، وفقاً للفقرة ١٢ من ذلك القرار بشأن الخطوات التي اتخذتها لإنفاذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار نفسه. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أحالت البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة، باسم الاتحاد الأوروبي، إلى رئيس اللجنة التقرير الثاني الخاص لبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية، وتضمن التقرير ملاحظاتها بشأن الحالة على الحدود بين ألبانيا وكوسوفو.

٣ - يجدر بالذكر أن مجلس الأمن اتخذ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨ القرار ١١٨٦ (١٩٩٨) الذي أذن فيه لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بأداء مهام مراقبة المناطق الحدودية وإبلاغي بتدفقات الأسلحة غير المشروعة وغيرها من الأنشطة المحظورة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى الفقرة ٥ من تقريرتي السابق (S/1998/834) وأن أحيط المجلس علماً بأنني لم أتلّق بعد أي اقتراحات بشأن إنشاء آلية تنسيق متكاملة تشكّل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي جزءاً منها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

ثالثا - الحالة في كوسوفو

٤ - يستند هذا التقرير إلى معلومات تتعلق بالحالة على الميدان وردت من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفريق الاتصال، وعدد من الدول الأعضاء. وقام ممثلي الخاص للأطفال في المنازعات المسلحة، أولارا أ. أوتونو، والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين، ساداكو أوغاتا، بزيارة المنطقة في الفترتين من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ومن ٢٤ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على التوالي، وقدموا إليّ تقريرين عن استنتاجاتهما. وتلقت الأمانة العامة، عندما كان إعداد هذا التقرير يوشك على الانتهاء، من حلف شمال الأطلسي تقريراً وقائعياً عن الحالة العسكرية في كوسوفو إثر اتخاذ القرار ١١٩٩ (١٩٩٨). ويعكس هذا التقرير المعلومات الواردة في التقرير المذكور. وقد وردت تقارير أيضاً من البعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو. وإضافة إلى معلومات أخرى (انظر المرفق)، أعلمني الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه على الرغم من عدة محاولات، لم تغيّر سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية موقفها إزاء الطلبات التي كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد قدمتها، بما في ذلك قبول بعثة فيليب غونزاليس أو البعثات التي تفكر المنظمة في إيفادها، بما في ذلك بعثة إلى كوسوفو.

عمليات القتال

٥ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تواصل القتال في كوسوفو دون توقف. وشنت قوات الأمن الحكومية هجوماً في عدة مناطق من كوسوفو، بما في ذلك مناطق ليكوفاتش، وغلوغوفاتش، وسيكافيك. وفي الأسبوع الذي تلا اتخاذ القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، كثّفت القوات عملياتها وشنت هجوماً آخر في منطقة درينيتشا ومثلث سوفاريكا - ستيملي - أوريذيفاتش. وذكر أن هذه العمليات أسفرت عن تشريد ٢٠ ٠٠٠ شخص آخرين. وقامت قوات الأمن الصربية بعمليات على نطاق أصغر في منطقة بريزن. وتواصل القتال يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، خلافاً لبيان رئيس الوزراء الصربي السيد مارياجانوفيتش في ٢٨ أيلول/سبتمبر الذي ورد فيه أن عمليات قمع التمرد في كوسوفو اكتملت وأن كوسوفو يسودها السلام.

٦ - وفي الأيام الأخيرة من أيلول/سبتمبر بدا أن النشاط العسكري على وشك الانتهاء. وكانت هناك أدلة على عودة التشكيلات المدرعة الثقيلة إلى ثكناتها. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أكد لي وزير الخارجية الاتحادي زيفادين يوفانوفيتش أن الجيش عائد إلى مواقعه الأصلية. وأفادت آخر التقارير أن قوات عسكرية سحبت من منطقتي درينيتشا وبريزن في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وأفاد المراقبون بحدوث انخفاض في أنشطة قوات الأمن. بيد أن الأمانة العامة مازالت تتلقى معلومات تفيد بأن وجود الحكومة المسلح لا يزال كبيراً وأن عمليات الشرطة الخاصة ما زالت مستمرة.

٧ - وما زالت حالة السكان المدنيين اليائسة أشد جوانب القتال الدائم في كوسوفو إثارة للانزعاج. ويساورني قلق شديد لأن المدنيين أصبحوا بشكل متزايد الهدف الرئيسي في النزاع. وقد أسفر القتال في كوسوفو عن تشريد أعداد هائلة من السكان المدنيين، وتدمير شديد لحق بالقرى وبسبل العيش، وتشرد السكان الذين صدمتهم ويلات الحرب وبثت في نفوسهم اليأس. وقد دمرت عدة قرى نتيجة القصف والحرائق، إثر عمليات قامت بها القوات الاتحادية وقوات الحكومة الصربية. ويشير القلق أيضا الاستعمال غير المتناسب للقوة والإجراءات التي تتخذها قوات الأمن والرامية إلى ترهيب السكان وإخضاعهم، وهذا عقاب جماعي لتلقيهم درسا مفاده أن تأييد وحدات ألبان كوسوفو شبه العسكرية يكلفهم غالبا بل وسوف يكلفهم أكثر من ذلك في المستقبل. وقد طلبت قوات الأمن الصربية تسليم الأسلحة وأفيد بأنها تلجأ إلى الإرهاب والعنف ضد المدنيين لحمل السكان على الهروب من ديارهم أو من الأماكن التي التجأوا إليها، بذريعة إبعادهم عن وحدات ألبان كوسوفو شبه العسكرية. ومن بين الأساليب التي تتبعها قصف وعمليات احتجاز وتهديد بالقتل وأخيرا أوامر بإخلاء المساكن بمهلة قصيرة أو مواجهة العواقب. وقد حدثت انقطاعات في الكهرباء وغيرها من الخدمات، ثم أحرقت المساكن الخالية ونُهبت، ودمرت المركبات الزراعية المتروكة في المزارع وأحرقت حيوانات المزارع في اسطبلاتها أو أطلقت عليها النار في الحقول. فقد شاهد مراقبون دوليون، مثلاً، جنودا صربا ينهبون ويحرقون منازل في منطقة سوفاريكا يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر.

٨ - وتشير كثافة التدمير بوضوح إلى استخدام عشوائي غير متناسب للقوة ضد السكان المدنيين. وحتى أواسط أيلول/سبتمبر، دمّر ما بين ٦ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ مبنى في ٢٦٩ قرية أو أصابها ضرر شديد بسبب القصف أو الحرق عمدا في المناطق الرئيسية لعمليات القوات الصربية. والمعلومات المتوافرة لديّ من مصادر موثوقة تشمل القرى فقط - وليس المدن - في غرب كوسوفو ووسطها. وإذا ما استمر معدل التدمير الذي شوهد خلال الأسبوعين الأولين من أيلول/سبتمبر، فإن ما مجموعه حوالي ٩ ٠٠٠ منزل في قرابة ٣٠٠ مستوطنة ستصبح غير قابلة للسكن بحلول أوائل تشرين الثاني/نوفمبر (ما لم تجر عمليات إعمار كبيرة).

حقوق الإنسان

٩ - لقد أثارت انزعاجي الشديد تقارير القتل الجماعي للمدنيين في كوسوفو، التي تذكر بالأعمال الفظيعة التي اقترفت في البوسنة والهرسك. وإثر ورود تقارير تتعلق بقتل ٢٠ من الأشخاص المشردين داخلها من سكان الطائفة الألبانية في كوسوفو، في غورني أوبرينجي في منطقة درينيتشا الوسطى، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، شهد فريق تابع للبعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو ما لا يقل عن ١٤ جثة مُثل ببعضها تمثيلا شديدا معظمها لأطفال ونساء تتراوح سنهم بين ١٨ شهرا و ٩٥ عاما. وأنكرت السلطات الصربية أي اشتراك لقوات الشرطة في تلك الأعمال الفظيعة. بيد أنه أبلغ عن عمليات قتل أخرى للمدنيين في كوسوفو، بما في ذلك مزاعم بإعدام ما بين ١٢ و ٢٣ من الذكور (تتفاوت الأنباء) بلا محاكمة في منطقة غولوبوفاتش في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأجرى الفريق تحقيقا أوليا في المنطقة وشاهد برك دماء

في التراب، وأدوات يُفترض أنها استخدمت لطعن الضحايا، وبقايا طلقات نارية مستعملة من العيار الصغير.

١٠ - وفي حين أن السواد الأعظم من ضحايا النزاع من الطائفة الألبانية، فإن صرب كوسوفو يعانون أيضا. وورد عدد من التقارير عن قيام وحدات ألبان كوسوفو شبه العسكرية باختطاف وقتل مدنيين صرب وألبان. فقرية زوسيت، مثلا، التي كان نصفها من الصرب ونصفها من أفراد الطائفة الألبانية في كوسوفو، لم يبق فيها سوى ٣٠ صربيا، وأحرق ودمّر ٨٠ في المائة من المنازل خلال الأشهر التي كانت القرية فيها تحت سيطرة وحدات ألبان كوسوفو شبه العسكرية. واكتُشفت مقابر جماعية للصرب في كليكا، وغلوديان، وراتيس. وأجرت البعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو تحقيقا في المقبرة الجماعية الأخيرة في غلوديان. وقد أدى نصب الكمائن لأفراد قوات الأمن، من قبل وحدات ألبان كوسوفو شبه العسكرية، إلى حدوث عمليات انتقام، ليس من طرف السلطات الصربية فقط، ولكن أيضا من طرف مدنيين صرب مسلحين، ضد السكان الأبرياء.

الحالة الإنسانية

١١ - إن نمط التشريد سريع التغيّر وغير قابل للتنبؤ إذ يهرب الناس نتيجة للإجراءات التي تتخذها قوات الأمن أو لتهديداتها الحقيقية أو التي يتصورها أولئك الناس. ورغم عودة البعض فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقدر أن ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين في كوسوفو وحوالي ٨٠ ٠٠٠ شخص في البلدان المجاورة وفي أنحاء أخرى من صربيا. ولا تزال العمليات المتنقلة التي تقوم بها قوات الأمن الصربية والجيش اليوغوسلافي تشرّد أعدادا جديدة من سكان كوسوفو وتعوق جهود الإغاثة المبذولة. ورغم أن الأنباء تشير إلى عودة ما بين ٢٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا في كوسوفو إلى ديارهم، فإن مجموع عدد المشردين داخليا لا يزال على حاله بسبب تزايد المشردين نتيجة الهجمات الأخيرة التي شنتها الحكومة. وبلغ إلى علم المراقبين الدوليين أن الأشخاص المشردين يرفضون العودة إلى ديارهم خوفا من عمليات الانتقام وأن عددا منهم اعتقلتهم قوات الأمن فور عودتهم إلى ديارهم.

١٢ - وفي ألبانيا، وإن كان عدد اللاجئين التقديري صغيرا نسبيا (حوالي ٢٠ ٠٠٠)، فإن لوجودهم أثرا سياسيا واقتصاديا واضحا. فرداءة الهياكل الأساسية وانتشار خرق القوانين في بعض المناطق يزيد الأثر الذي يحدثه وصول اللاجئين. وقد أدت قسوة الشتاء وظروف انعدام الأمن في باجرام كوري إلى إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هناك، حيث لا يوجد سوى ٢ ٥٠٠ لاجئ. وطلبت المفوضية السامية قرارا سريعا بشأن تخصيص أراض ومبان للإيواء الجماعي في مواقع أنسب. بيد أن الحالة الداخلية في ألبانيا يرجح أن تؤخر ذلك التخصيص واعتماد تشريعات بشأن اللاجئين.

١٣ - وبعد وصول ٤٥ ٠٠٠ شخص مؤخرا من كوسوفو، بلغ عدد الأشخاص المشردين في الجبل الأسود الآن أعلى مستوى بلغه خلال الحرب في عام ١٩٩٣ - أي حوالي ١٢ في المائة من السكان. وحثّت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين الرئيس جوكانوفيتش على الرجوع عن قرار إغلاق الحدود مع كوسوفو، الذي أعلن عنه في ١١ أيلول/سبتمبر، رغم أنه يمكن فهم أسباب ذلك الإغلاق. وأعطى الرئيس جوكانوفيتش ضمانات بأن القرار سيطبق بمرونة، وأنه سيُنظر في كل حالة على حدة. وأعطى تلميحات أيضا بأنه لن تجري في المستقبل عمليات إعادة قسرية أخرى إلى كوسوفو أو طرد إلى ألبانيا. ووعدت المفوضة السامية بتقديم دعم إضافي إلى برامج المساعدة ولاحظت استجابة النداء المشترك بين الوكالات الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن أزمة كوسوفو.

١٤ - ويوجد حوالي ٧ ٠٠٠ من أفراد الطائفة الألبانية في كوسوفو طلبوا اللجوء في البوسنة والهرسك، وعددهم في تزايد. واعتمدت الحكومة أخيرا تعليمات بشأن معاملة طالبي اللجوء. وأصبحت المشكلة الرئيسية الآن هي إيجاد أماكن مقبولة لإيوائهم، نظرا للضغوط الشديدة الموجودة حاليا في مجال الإسكان.

١٥ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يوجد عدد من أفراد الطائفة الألبانية في كوسوفو يقدر بما بين ٣ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ قدموا نتيجة مباشرة للنزاع. ومواطنو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليسوا بحاجة إلى تأشيرة دخول للبقاء مدة تصل إلى شهرين، وقد وافقت الحكومة رسميا على تسوية الوضع القانوني لمن يتجاوزون تلك المدة. وقد طلب حوالي ٥٠٠ شخص المساعدة من المفوضية وشركائها. ولا يرجح وصول أعداد كبيرة من الأشخاص، بيد أن ذلك أمر لا يمكن استبعاده تماما.

١٦ - وتدعي الحكومة أن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ عادوا إلى ديارهم (تشير التقديرات المستقلة إلى ما بين ٣٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠) وتعهدت بتيسير عملية العودة. وفتحت السلطات الآن ١٢ مركزا في مختلف أنحاء كوسوفو لتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا. ويعمل أشخاص من أصل ألباني في البعض من هذه المراكز. بيد أن الأمر يستلزم تغييرا جذريا وفوريا في النهج الذي تسلكه السلطات الصربية. وإذا لم يحدث ذلك التغيير فإن المؤشرات عن مختلف مراحل دورة العنف والقمع - مثل انتهاء هجوم، أو حدوث تغيرات في أعداد المتضررين، والمشردين، ومن فقدوا مأواهم أو من عادوا - لن تكون لها سوى فائدة قصيرة الأجل. ويتوقع أن تتسبب السياسات والأساليب التي تتبعها السلطات حاليا في تشريد أعداد كبيرة من الناس، وبشكل متكرر أحيانا كثيرة، وفي خوف له ما يبرره من معاملة قوات الأمن لهم معاملة سيئة عند عودتهم. وأفادت الأنباء أن العديد من الأشخاص المشردين داخليا منعو من العودة إلى ديارهم أو أرغموا على الذهاب إلى أماكن أخرى. ووردت أنباء عديدة عن اعتقال واحتجاز رجال قادرين على العمل، لا يعرف مصير البعض منهم إلى حد الآن. وقد ولّد هذا الموقف، إضافة إلى المعلومات الواردة عن الأعمال الفظيعة المقترفة ضد المدنيين، الخوف في نفوس العديد من الأشخاص المشردين داخليا ومنعهم من العودة. ولذلك فإن عدم وجود أمن كاف يظل العائق الأساسي أمام العودة.

١٧ - ولا تزال مشكلة عودة الأشخاص المشردين واللاجئين من ألق المسائل المطروحة، ولم يبق على قدوم الشتاء سوى أسابيع قليلة. ولا يوجد مأوى لحوالي ٥٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا أو أية شبكة دعم، وليس لديهم ما يساعدهم على تحمل قسوة الطقس التي ستبدأ بعد حوالي شهر تقريبا. وينبغي لأي استراتيجية إنسانية أن تقدم المساعدة إليهم، على سبيل الأولوية. ومن المؤكد أن الأطفال والمسنين مهددون بالموت بردا إذا ظلوا في أماكنهم الحالية حتى الشتاء - لا سيما من يوجد منهم في المرتفعات.

١٨ - وفي حين ينصب التشديد أساسا على الاحتياجات الفورية، مثل عودة الأشخاص المشردين داخليا وتقديم المساعدة العاجلة لمن لا يزالون يعيشون في العراء، من الضروري أيضا النظر في المسائل الإنسانية الأعم. ونظرا إلى أن معظم الأشخاص المشردين في كوسوفو يسكنون مع أسر، فإنه ينبغي تقديم المساعدة إلى مجموعة أكبر من السكان. فقد بدأت مؤونة الأسر المضيئة التي تؤوي معظمهم تنضب. وإضافة إلى تقديم المساعدة إلى الأسر المضيئة المحلية، يتمثل أحد العناصر الهامة في رفع الحصار غير الرسمي الذي تفرضه السلطات الصربية على كوسوفو.

١٩ - وأصدرت الحكومة أيضا نداء إلى الأشخاص المشردين داخليا تشجعهم على العودة. بيد أنه بعد ستة شهور من القتال، يبدو أن الإعلانات لا تكفي وحدها لكفالة عودتهم. ويجب أن تتحمل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مسؤوليتها الكاملة في كفالة أمن العائدين وكذلك معاقبة المسؤولين عن التجاوزات والتدمير في السابق.

٢٠ - وإني أرحب بالنوايا الطيبة الواردة في الاستنتاجات التي اعتمدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر بشأن التعجيل بحل جميع المشاكل الإنسانية في كوسوفو، والتي تتضمن إعادة بناء المساكن المتضررة، واتخاذ تدابير ملموسة في مجال الرعاية الصحية، وكذلك إعادة الاقتصاد وحالة الخدمات إلى وضعها الطبيعي. وأشارت الجمعية الوطنية أيضا إلى أن حكومة صربيا ستواصل تعاونها الكامل مع منظمة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بهدف أساسي يتمثل في التخفيف قدر الإمكان من المشاكل الإنسانية وحلها عما قريب، عن طريق الجهود المشتركة المتضافرة، وستكفل إمكانية قيام الوكالات الإنسانية بعملها دون عائق. وإني أطلع إلى رؤية تنفيذ هذه الضمانات في أسرع وقت وبأنجع طريقة ممكنة.

٢١ - وحثت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الرئيس ميلوسفتش على وضع حد للعنف ضد المدنيين، ولتدمير الممتلكات المهجورة ونهبها والاحتجاز العشوائي للرجال القادرين على العمل. وشددت على أهمية تدابير بناء الثقة مثل إصدار عفو، والتخفيف من وجود قوات الأمن وجودا شديدا الوضوح ومثيرا للخوف، ووضع حد للحصار التجاري الفعلي المفروض على كوسوفو، وإعادة الخدمات الأساسية. وحتى هذه التدابير لن يكون لها تأثير كبير دون وجود دلائل على حدوث تغير حقيقي في النوايا وفي النهج المتبع.

الاستجابة الإنسانية

٢٢ - لقد حدثت زيادة كبيرة في القدرة التشغيلية، والتنسيق جيد في الميدان. وقد عززت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كلا من هذه القدرة ووجودها هي نفسها، وذلك للوفاء بمسؤولياتها بفعالية بوصفها الوكالة الرائدة. ويكتسي التنسيق مع شركاء المفوضية من المنظمات غير الحكومية، ومنظمة الصليب الأحمر الدولية، ومع البعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو أهمية خاصة. وللمفوضية موظف اتصال متفرغ للعمل مع البعثة بتلك الصفة.

٢٣ - والتنسيق مع سلطات المقاطعة والسلطات المحلية ومع ممثلي الطائفة الألبانية في كوسوفو لا يقل أهمية عن ذلك. وأكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى الرئيس ميلوسفتش أنه ينبغي أن تكون لدى المستفيدين ثقة في وصول المساعدة الإنسانية، وأنه ينبغي لوكالات مثل جمعية الأم تريزا أن تقوم بدور رئيسي في هذا المجال.

٢٤ - ورغم أن وكالات المعونة وسّعت كثيرا عملياتها في كوسوفو، فإن ذلك لا يلبي جميع الاحتياجات بسبب البيئة التقييدية التي تعمل فيها وكالات المعونة. وظلت العمليات الأمنية تؤخر وصول قوافل المساعدة الغوثية إلى من هم بحاجة إليها من السكان، إلى أن تعتبر قوات الأمن المنطقة "آمنة"، وقامت بقصف مطول لأهداف على مقربة من أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا، وعاملت أولئك المشردين خلال تلك العمليات معاملة عنيفة للغاية. وفي حين أن حرية الحركة تحسنت عموما بالنسبة للوكالات الإنسانية وللمراقبين الدوليين، فإن ذلك لا ينطبق على الأشخاص المشردين داخليا أو، في بعض الحالات، الصحفيين. ويعوق استمرار القتال والعمليات الأمنية في المنطقة وصول المراقبين وإيصال المساعدة الإنسانية. وهناك حاجة ملحة للسماح بمرور المنظمات غير الحكومية واللوازم الإنسانية. وحتى الآن، لم يسمح بمرور أجهزة الاتصال اللاسلكية التي تستعملها المنظمات غير الحكومية، مما أعاق تنسيق عمليات الإنقاذ وأمن الأفراد.

٢٥ - وأفيد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قامت بزرع منتظم لألغام أرضية ضد الأفراد وضد الدبابات في مناطق الحدود مع ألبانيا ومع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أما في مناطق القتال داخل كوسوفو نفسها، فإنه لم ترد سوى تقارير متفرقة عن استعمال الألغام الأرضية ضد الأفراد. بيد أن عربة تابعة للبعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو اصطدمت مؤخرا بلغم، وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، اصطدمت مركبة تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية بلغم مضاد للدبابات في المنطقة نفسها، وبما أن زرع الألغام الأرضية يمكن أن يتواصل، فقد يلزم الإسراع بنشر فريق تابع لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. وينبغي السماح لذلك الفريق بتقييم حالة الألغام الأرضية في مناطق النزاع. وهو أمر ستكون له أهمية أساسية في التشجيع على العودة وفي كفالة حركة أفراد المساعدة الإنسانية والمراقبين الدوليين في أمن وحرية.

التسوية السياسية

٢٦ - هناك حاجة لتهيئة مناخ مواتٍ لعملية التفاوض من أجل التسوية السياسية للأزمة في كوسوفو. وإنني أرحب في هذا الصدد بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل سياسي للمشكلة ودعم جهود فريق الاتصال، وخاصة السفير كريستوفر هيل، للتفاوض بشأن تحقيق تسوية سياسية بين السلطات الصربية وزعماء ألبان كوسوفو، الذين لا يزال الدكتور روغوفا أبرزهم، رغم الاعتراض على زعامته من طرف المعارضة الألبانية والوحدات الكوسوفية شبه العسكرية. وإثر مناقشة مسألة كوسوفو في اجتماع فريق الاتصال في لندن يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بعث رئيس الفريق إليّ باستنتاجاته:

"إن فريق الاتصال على موقف موحد وينوي أن يبقى كذلك. وإننا نتوقع امتثالا كاملا فوراً لقرار مجلس الأمن ١١٩٩. وهذا لم يتحقق حتى الآن.

"وقد بلغنا تقرير عن أعمال الوسيط التابع للولايات المتحدة، السفير هيل، فيما يتصل بالمفاوضات. وقد أيدنا ورقة منقحة ستقدم الآن إلى الأطراف باسم فريق الاتصال.

"وإننا مجمعون على إدانة ما يحدث في الميدان ونؤيد الجهود الإنسانية.

"وقد استنتجنا كلنا أنه لم يعد هنا متسع كبير من الوقت".

٢٧ - وإنني أؤيد استنتاجات الرئيس وأعتقد أنه لا يوجد بديل للحوار المباشر في البحث عن تسوية يقبلها الطرفان لما فيه مصلحة شعب كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأكمله. ونتائج النهج القمعي الحالي لا تؤثر فقط على الحالة الإنسانية الآن بل إنها تُلحق أيضا ضررا كبيرا باحتمالات التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم. وحتى عندما تتخذ بلغراد نهجا جديدا تماما، فإن مهمة إصلاح الضرر العميق جدا الذي حصل في السنوات الماضية، لا سيما الشهور الأخيرة، ستكون مهمة صعبة جدا.

رابعاً - ملاحظات

٢٨ - في خلال الأسابيع القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي أعمالاً وحشية مفرقة وقعت في كوسوفو، تذكّر بالماضي القريب الذي شهدته أجزاء أخرى من منطقة البلقان. وظهر ذلك من واقع تقارير البعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو وعن طريق مصادر أخرى موثوق بها. وإنني أكرر تأكيد إدانتني التامة لأعمال القتل والتدمير الطائشة هذه. ومن الواضح دون شك أن الغالبية العظمى من هذه الأعمال ترتكبتها قوات الأمن في كوسوفو التي تعمل تحت سلطة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. بيد أن وحدات ألبان كوسوفو شبه العسكرية تقوم هي أيضا بأعمال مسلحة، وثمة سبب قوي يدعو إلى الاعتقاد بأنها هي أيضا قد ارتكبت أعمالاً وحشية. ويجب أن يُقدم إلى العدالة جميع من شاركوا في أعمال القتل وسوء معاملة المدنيين وتدمير الممتلكات. ويحتاج الأمر إلى إجراء تحقيق شامل، تحت مراقبة دولية فعالة أو بمشاركة دولية، في جميع حالات الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان.

٢٩ - وقد أكد مجلس الأمن من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. وإن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لديها حق أصيل في المحافظة على النظام والأمن العام والرد على أعمال الاستفزاز العنيفة ويقع عليها أيضا واجب القيام بذلك. بيد أن هذا لا يمكن أن يبرر على أي وجه أعمال الإرهاب المنتظمة المرتكبة ضد المدنيين التي شهدتها الأيام والأسابيع القليلة الماضية. ويقع على قوات الأمن واجب توفير حماية متكافئة لجميع المدنيين. وليس تخويفهم أو قتلهم. وبالمثل، فمن الضروري أن تتوقف الأعمال الإرهابية، على نحو ما طلب مجلس الأمن، بما في ذلك قيام عناصر ألبان كوسوفو بأخذ رهائن.

٣٠ - وفي حالة استمرار الأمور الراهنة على ما هي عليه، فإن الآلاف قد يموتون خلال الشتاء. وقد أكدت مرارا، في بياناتي السابقة عن الحالة في كوسوفو، وجود هذا الخطر وناشدت المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عاجلة للحيلولة دون وقوع مأساة إنسانية. إذ إن إمكانيات اللجوء خارج كوسوفو هي الآن أقل من أي وقت مضى. ومن الواضح أن كثيرا من الملاجئ المتاحة ليست ملائمة لفصل الشتاء. ويجب تهيئة الظروف التي من شأنها إتاحة عودة عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا. ويتطلب ذلك إجراء تغيير جذري في السياسة والسلوك واتخاذ تدابير لبناء الثقة - مثل انسحاب وحدات الشرطة، وإعلان العفو العام وإطلاق سراح السجناء. وتؤكد سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن هذه الخطوات قد اتخذت بالفعل. ويبدو الانسحاب، وفقا للتقارير الواردة من الميدان، محدودا حتى الآن، كما يبدو أن الخوف الذي دعا المدنيين إلى الفرار ما زال باقيا. إن الأولوية الأولى لجميع الأشخاص المشردين داخليا هي استعادة الأمن. ويتعين على الحكومة أن تكبح جماح التجاوزات التي تقوم بها الشرطة وأن توجه إلى الشرطة تعليمات باحترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ومن المطلوب أيضا بذل مزيد من الجهود لتحسين فرص مقابلة السجناء الذين أُلقت السلطات القبض عليهم وكفالة إطلاق سراح الرهائن الذين احتجزهم ألبان كوسوفو من جانبهم، أو تقديم بيان عنهم.

٣١ - وإني لأمل بصدق أن تُستأنف بلا إبطاء المفاوضات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقادة ألبان كوسوفو والتوصل إلى اتفاقات مبكرة، وأن تفضي هذه المفاوضات إلى استعادة الثقة المطلوبة لعودة وإعادة توطين جميع من دفعهم الخوف إلى الفرار من منازلهم. ومن الممكن أن تتوخى تلك الاتفاقات أيضا اتخاذ خطوات أبعد مدى، وربما إجراء إصلاحات مؤسسية، للوفاء بالاحتياجات في المدى الطويل. وإذا كان ثمة حاجة لأن يقوم المجتمع الدولي بدور للمساعدة في تنفيذ هذه الاتفاقات، فإن ذلك سوف يتطلب إجراء تقييم ملائم للاحتياجات يضع في الاعتبار التام المتطلبات الإنسانية وكذلك متطلبات الإصلاح والتعمير. وينبغي أن يتوافر التخطيط التنفيذي اللازم، بما في ذلك إجراء تقسيم ملائم للعمل، وإنشاء آليات فعالة للتنفيذ والتنسيق. وأود أن أعرب عن أمني في أن يراعي المشاركون في المفاوضات هذه الاعتبارات. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد في رأيي، البدء بإجراء مشاورات فيما بين الأطراف الدولية المؤثرة للإعداد لمواجهة هذا التحدي، دون الانتظار بالضرورة إلى أن يتم إبرام الاتفاقات. والأمم المتحدة مستعدة للاضطلاع بدور نشط في هذه المشاورات.

٣٢ - وأعتقد أن من المطلوب أن تتخذ عاجلا إجراءات على جبهات متعددة. إذ يجب وقف العنف على جميع الجوانب. ويجب إتاحة كل السبل للحصول على المساعدة الإنسانية. فثمة حاجة إلى تهيئة الظروف الكفيلة بتمكين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى منازلهم ولديهم الثقة في أنهم لن يواجهوا تحرشا أو ما هو أسوأ من التحرش. ومن اللازم تعزيز الوجود الدولي وزيادة فعاليته. ومن العوامل المساعدة بوجه خاص، في المدى العاجل، الوصول بالبعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو إلى قوامها الكامل وتعزيز وجود مراقبي حقوق الإنسان. وسيكون من الأساسي أيضا توافر أوثق تنسيق ممكن للجهود الدولية في المجالين السياسي والإنساني وغيرهما من المجالات. وفي هذا الصدد يمكن النظر في مجموعة واسعة من الخيارات.

٣٣ - وقد تعيّن عليّ أن أعتد كثيرا، في هذا التقرير، كما كان الحال في التقارير السابقة الصادرة عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، على معلومات وتحليل من مصادر خارج الأمم المتحدة. وأنا أشعر بالامتنان لهذه المساهمات، فهي مساهمات مقنعة وقد وردت في صلب التقرير. ولكن خلافا للتقارير الموجهة إلى مجلس الأمن بشأن البعثات أو العمليات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بوجود سياسي مباشر على أرض الواقع، ليس لديّ الوسائل الضرورية لتقديم تقييم مستقل عن مدى الامتثال، على النحو الذي طلبه المجلس في الفقرة ١٥ من القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)، إلا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية. لذا، قد يرغب المجلس في أن يحدد موقفه في هذا الصدد على أساس هذا التقرير. ولا يزال تدهور الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل، على نحو ما أكدته المجلس في قراره ١١٩٩ (١٩٩٨)، تهديدا للسلام والأمن في المنطقة. وثمة اعتراف واسع النطاق لدى المجتمع الدولي بأن الأزمة الإنسانية قد نتجت أساسا عن مشكلة سياسية تتطلب حلا سياسيا شاملا من خلال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

٣٤ - وفي حين أنني أشرك مشاركة تامة في الإحساس بالسخط والاشمئزاز إزاء ما يجري في كوسوفو، فإنه يتعين ألا تغيب عن نظر المجتمع الدولي أبدا الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي شامل في نهاية المطاف. وإلا فما نفعه لن يزيد عن معالجة أعراض المشكلة، دون أسبابها.

المرفق

معلومات عن الحالة في كوسوفو وعن التدابير التي
اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مقدمة عملاً
بالمقرتين ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

الحالة العامة

اتسمت الفترة المنصرمة منذ التقرير السابق (S/1998/834/Add.1) بحدوث انخفاض في العمليات العسكرية عقب الهجوم الذي شنته قوات الصرب في آب/أغسطس ضد الجماعات المسلحة لألبان كوسوفو.

وأثناء النصف الثاني من شهر آب/أغسطس لوحظت أعمال عسكرية محدودة، لا أكثر. بيد أنه كانت تجرى عمليات تفتيش للمنازل، الواحد تلو الآخر، كما ارتفع عدد حوادث الألغام. وفي الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر، ساد الهدوء النسبي منطقة كوسوفو المتاخمة لشمال شرقي ألبانيا، وإن لوحظ استمرار القتال باتجاه الجنوب في ضواحي دياكوفيكاف وفي القرى المجاورة. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، واصلت القوات اليوغوسلافية ضربها العنيف للقرى لإخماد أي أثر للمقاومة، واستمر حرق المنازل في المنطقة الواقعة جنوب بريزرين، وبدأت العمليات العسكرية في منطقة أوراهوفاك إذ بدأ القتال عند سرسي أوراهوفاك واستمر باتجاه الغرب.

وفي نهاية آب/أغسطس، اعترف مقاتلو جيش تحرير كوسوفو بأنهم سيلجأون، بسبب الهزائم الخطيرة التي ألمت بهم وعدم نجاح مخططاتهم التعبوية السابقة، إلى شن عمليات تعتمد على أسلوب "إضرب واهرب". وأعرب عن آراء مماثلة آدم ديماسي، زعيم حزب كوسوفو البرلماني الذي عين مؤخراً ممثلاً سياسياً لجيش تحرير كوسوفو. وفي أواخر آب/أغسطس، ذكر السيد ديماسي لوسائل الإعلام أن الجماعة سوف تتبع الأساليب التقليدية لحرب العصابات ضد الأهداف اليوغوسلافية، بعد أن تقهقرت أثناء الهجوم الصربي الأخير.

وفي بداية شهر أيلول/سبتمبر، أعلن سفير الولايات المتحدة لدى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومبعوث السلام، كريستوفر هيل، أنه قد تم التوصل إلى مخطط لاتفاق بين ألبان كوسوفو وسلطات بلغراد بشأن مستقبل كوسوفو. ويتوخى هذا الاتفاق المستند إلى خيارات وردت في وثيقة مجموعة الاتصال فترة للتثبيت والتطبيع تستمر ثلاث سنوات لتهيئة الفرصة لإرساء المؤسسات الديمقراطية من جديد. واتَّفَق أيضاً على وجوب مواصلة المحادثات غير المباشرة، رغم أنها لم تثمر أي نتائج بعد.

ورغم ذلك، فما زال ثمة لبس بشأن من يمثلهم ألبان كوسوفو الذين عقدوا هذا الاتفاق. فحتى الآن، لم يحرز قدر يذكر من النجاح في المحاولات المبذولة مع الحركة الديمقراطية الألبانية، وهي حزب أنشئ في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٨ بقيادة السيد رجب قوسيا، وهو حليف سابق لروغوفا، لإقناعها بالانضمام

إلى المفاوضات. وعلاوة على ذلك، فإن الممثل السياسي لحزب تحرير كوسوفو، آدم ديماسي، ينظر إلى أي اتفاق مؤقت باعتبار أنه استسلام، وقد تعهد بمواصلة القتال. بيد أن تسليم بعض العائدين أسلحتهم للقوات الصربية يعتبر إشارة إلى أن بعض قطاعات السكان الألبان مستعدون لقبول أي اتفاق سياسي مؤقت يتم التوصل إليه.

وثمة دلائل متزايدة في هذا الصدد على وجود انقسامات في صفوف الجماعات المحاربة الألبانية. ومن المحتمل، مع وجود انقسامات حادة داخل صفوف ألبان كوسوفو، أن تستمر مشكلة تحديد من يمثلهم، وتبدو احتمالات إعلان جيش تحرير كوسوفو والسلطات الصربية وقف إطلاق النار أمرا بعيد المنال في الوقت الراهن.

مراقبة الأنشطة الجارية في كوسوفو

واصلت البعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو نشاطها رغم تزايد الكراهية لها من جانب قوات الأمن الصربية وجيش تحرير كوسوفو. وتتألف هذه البعثة من عشرات من الأفراد الذين يمثلون دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتضطلع البعثة كل أسبوع بما يتراوح تقريبا بين ٥٠ و ٦٠ رحلة للمراقبة وتقدم تقريرا عن الحالة، يقبله في بلغراد، فضلا عن ذلك، سفراء دول مجموعة الاتصال (الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية)، والنمسا (رئاسة الاتحاد الأوروبي) وبولندا (رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا).

وبغض النظر عن البعثات، يقوم موظفو السفارات المعتمدة في بلغراد بزيارة كوسوفو بانتظام. كما اعتاد السياسيون والدبلوماسيون الزائرون لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يتوجهوا إلى كوسوفو.

حالة السكان المدنيين

أجبر القتال أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم. ويفاقم من الحالة تدمير المنازل على نطاق واسع، ونقص الأغذية وخطر انتشار الأوبئة. كما أن التهديد بوقوع كارثة إنسانية في طريقه الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن يصبح حقيقة. فوفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يعيش اليوم في العراق في كوسوفو أعداد كبيرة من المشردين تصل إلى ٥٠ ٠٠٠ فرد. ويعيش كثيرون غيرهم في ظروف يائسة، إذ دمرت قرى بأكملها وذبحت الماشية وأحرقت الحقول.

ورغم ما أولي مؤخرا من تركيز شديد لعودة المشردين، فإن عملية العودة يعوقها المستوى الذي بلغه الدمار في بعض القرى، كما أن لمسألة الأمن أهمية قصوى بالنسبة لمن في إمكانهم العودة إلى مناطق لم يصيبها الضرر نسبيا. فما زال وجود قوات الأمن الصربية في كثير من المناطق يثير إحساسا بانعدام الأمن لدى من يرغبون في العودة.

وقد أفيد بوقوع عدة حالات من الاعتقال على نطاق واسع في مناسبات مختلفة قامت فيها الشرطة، بدعمها المركبات المدرعة، بالفصل بين الرجال في سن القتال المشتبه في انتمائهم إلى رجال العصابات الانفصالية، وبين النساء والأطفال والمسنين، واقتيادهم إلى أماكن الاعتقال من أجل استجوابهم.

تحليل إمكانية انتشار النزاع في كوسوفو خارج حدود الإقليم

في ١ أيلول/سبتمبر، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن وجود ما مجموعه ١٤ ٠٠٠ لاجئ في ألبانيا، منهم ٧ ٠٠٠ ما زالوا في إقليم تروبويا، أما الباقون فقد غادروا إلى أجزاء أخرى من البلد. ورغم هذا، فمن الصعب جمع إحصاءات موثوق بها بسبب الطابع غير المستقر للحالة. ووفقا لمصادر ألبانية، يوجد نحو ٧ ٥٠٠ لاجئ مسجل في منطقة بايرام كوري، و ٧ ٥٠٠ لاجئ في المنطقة الوسطى من ألبانيا، ولا سيما في منطقة دوريس. ويعيش نحو ١ ٠٠٠ شخص من مجموع ١٥ ٠٠٠ شخص (١٠٠ أسرة)، في أماكن إقامة توفرها الحكومة أما الباقون فيعيشون مع أسر عادية.

ويعزى الانخفاض النسبي في عدد اللاجئين القادمين خلال فصل الصيف إلى إقليمي تروبويا وهاس، إلى إحكام القوات اليوغوسلافية للرقابة على الحدود؛ وإنشاء حجر صحي على طول الحدود الغربي دياكوفيك (طريق ديتشان - بونوشيفاك - دياكوفيك وطريق ديتشان - سكريفليان - دياكوفيك)، وتشديد سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لسيطرتها على الطرق عبر الجبال، وزرع الألغام. وقد أدت حاجة اللاجئين إلى العثور على طرق أكثر وعورة في هذه المنطقة لتجنب اكتشافهم، إلى محاولة كثير منهم دخول ألبانيا عن طريق الجبل الأسود. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول نهاية آب/أغسطس، كان عدد اللاجئين الذين يدخلون منطقة شكودير - كوبلك عن طريق الجبل الأسود يتراوح تقريبا ما بين ١٠٠ لاجئ و ١٢٠ لاجئا في اليوم الواحد. وأثناء أول أسبوعين من شهر أيلول/سبتمبر، ازداد باطراد عدد اللاجئين العابرين إلى ألبانيا، مما يشير إلى فتح ممرات آمنة عبر الحدود.

وقد أدت رغبة السكان المحليين في توفير أماكن إقامة لأغلبية كبيرة من اللاجئين، وبصفة أساسية المسنين والنساء والأطفال، إلى التسهيل كثيرا من التعامل فورا مع هذه التدفقات الكبيرة. بيد أن هذا فرض ضغطا إضافيا على السكان الألبان المحليين الذين يعيشون بالفعل في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة بل وقاسية. وتشير الدلائل إلى نفاذ القدرة على الاستيعاب، ويؤكد هذا أهمية إقامة مرافق إيواء مناسبة، يفضل أن تكون في أجزاء أخرى من ألبانيا، بغية التخفيف من الاحتياجات الحالية والمحتملة قبل قدوم الشتاء.

وفي هذا الصدد، نوقشت مسألة لاجئي كوسوفو في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر في البرلمان الألباني، وانتقدت بشدة لجان البرلمان المعنية بالحكومة لعدم اتخاذها تدابير لتوفير أماكن الإقامة للاجئين من كوسوفو، ولا سيما مع اقتراب الشتاء.

ووفقا لآخر الأرقام، فإن عدد اللاجئين في الجبل الأسود (٦٤٠ ٠٠٠ نسمة) يتجاوز ٤٥ ٠٠٠ لاجئ، أضيفوا إلى الـ ٣٠ ٠٠٠ لاجئ الذين قدموا من البوسنة والهرسك وكرواتيا. وقد بدأت سلطات بودغوريكا النقل المنظم لنحو ٣ ٠٠٠ لاجئ من كوسوفو إلى ألبانيا عبر نقطة عبور الحدود غير الرسمية في فرموس التي تبعد نحو ٣ كيلومترات من بلاف (جنوب شرقي الجبل الأسود).

وقد أفيد بوقوع حوادث عديدة بين وحدات جيش تحرير كوسوفو والجيش اليوغوسلافي والشرطة الصربية في مناطق الحدود. وسجلت محاولات كثيرة من جانب ألبانيين مسلحين لعبور الحدود بصورة غير مشروعة. وقد اتهمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا كل منهما الأخرى بالتسبب في وقوع حوادث على الحدود وبأن كلا منهما قد أطلقت النيران في إقليم الدولة الأخرى.

التدابير المتخذة من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، أعرب السيد دوفي ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام، في رسالة وجهها إلى وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد جوفانوفيتش، عن قلقه إزاء انعدام سبل الوصول أمام الصحفيين الأجانب الراغبين في تغطية الأحداث في يوغوسلافيا في عدد من الحالات التي تعد حوادث خطيرة ولا تتمشى مع مبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ٢٧ آب/أغسطس، تحدث السيد دوفي أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فذكر بالرسائل التي وجهت إلى وزير الخارجية اليوغوسلافي وحث سلطات بلغراد على توفير سبل الوصول لوسائط الإعلام دون عوائق حتى تغطي الأحداث التي تقع في البلد، وبخاصة في كوسوفو.

وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تحدث السفير هيل، في فيينا أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقيّم الحالة الراهنة في المنطقة، وبيّن بالتفصيل احتمالات التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية للأزمة في كوسوفو. وأوضح تماما ضرورة التوقف عن العنف واستحالة إنهاء مشاكل كوسوفو إلا عن طريق الحل السلمي، بيد أنه أكد أيضا أن السعي نحو حلول سياسية ينبغي ألا يتأثر باستمرار العنف وأن اتخاذ إجراء دبلوماسي لا يمكن أن ينتظر إعلان وقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بالمفاوضات السياسية، أبلغ السفير هيل المجلس الدائم بأن فريقا ألبانيا جديدا للتفاوض يتألف من مشاركين ألبان معتدلين وآخرين أكثر تطرفا قد توصل إلى اتفاق يستند إلى الخيارات الواردة في وثيقة مجموعة الاتصال. ويتوخى هذا الاتفاق فترة للتثبيت والتطبيع تستغرق ثلاث سنوات لتهيئة الفرصة لإرساء المؤسسات الديمقراطية من جديد، ويمكن بعد انقضاء هذه الفترة توخي نهج جديدة. وشدد على الأهمية الحاسمة للوجود الدولي في كوسوفو أثناء فترة التنفيذ، وعلى الدور الهام الذي يتعين على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تؤديه في المنطقة.

وتحدثت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، مادلين أولبرايت، بالتفصيل في الخطاب الذي ألقته في اليوم نفسه أمام المجلس الدائم عن ذات المسألة ذاتها، وذكرت أنها تنتظر أن تؤدي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا خاصا للتوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية ممكنة للنزاع في كوسوفو، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات.

وأقر المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٠ أيلول/سبتمبر، في إطار جهوده المستمرة لمراقبة الحالة على حدود ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ميزانيات تكميلية لمواصلة تعزيز وجود المنظمة في ألبانيا، وتعزيز بعثة المنظمة إلى سكوبي لمراقبة انتشار النزاع.

- - - - -